دور المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية
– دراسة مجمع عمر بن عمر بولاية قالمة-

▪ د. نعمون وهاب
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

▪ الطالبة. سريدي سمية
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الملخَّــص:

تعتبر التنمية المحلية ركيزة أساسية للوصول إلى أهداف التنمية الوطنية الشاملة، ولتحقيقها يستوجب حشد جميع الطاقات المادية والبشرية، والاهتمام بجميع القطاعات، ولاسيما القطاع الصناعي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التنمية المحلية لما يملكه من قدرة على تنشيط باقي القطاعات، ومجمع عمر بن عمر يعد قطب صناعي بارز في ولاية قالمة، فقد ساهم دفع عجلة التنمية من خلال عمله على دعم قدراته التنافسية والاهتمام بجودة منتجاته.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصناعية، تقسيمات المؤسسات الصناعية، التنمية المحلية، ركائز التنمية المحلية.

Résumé:

Le développement local est considéré comme pilier essentiel pour aboutir à un développement national, dont la réalisation nécessite la mobilisation de toutes les capacités matérielles et humaines, et l'intérêt à porter pour tous les secteurs de soutien et principalement le secteur industriel qui est un secteur essentiel pour le développement local en vue de sa capacité d'animer les autres secteurs.

De ce fait le groupe Amor ben Amor s'impose en un pôle industriel de premier plan dans la willaya du Guelma, par sa contribution de manière significative, dans le promotion du développement, par son soutien aux capacité compétitivité et l'amélioration permanentes de la qualité de ses produits.

Mots-clés: Les entreprises industrielles, Divisions des entreprises industrielles, Les piliers du développement local , le développement local.

Abstract :

Local Development is considered as an essential support to attain the objectives of the overall national development. In order to achieve those objectives, it is required to assemble all the financial resources and human power, giving attention to all sectors and

especially the industrial sector that is considered as one of the most important sectors on which we can rely in the local development operation, because it has the ability to activate the other sector. Amor Ben Amor is a remarkable industrial pole in Guelma, it has contributed in rolling the development wheel through its work on supporting its own competitive ability and giving interest to its products quality

Keywords: Industrial enterprises, The divisions of industrial enterprises, The pillars of the local development, local development.

مقدمـــة:

تحظى التنمية في وقتنا الراهن باهتمام كبير وواسع فـــي جميـــع الأوســـاط، الاقتصادية منها والاجتماعية، لما تتضمنه من أبعاد متعددة، ومـــع ازديـــاد الاهتمام بالمجتمع المحلي، ظهر مصطلح التنمية المحلية الذي عمـــل علـــى تنمية مختلف الأقاليم والمناطق، فقد عرفت بأنها العملية التي من خلالها توحد جهود الأفراد مع جهود الحكومات بهدف تحســـين الظـــروف الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ضمن الإطار العام للدولـــة بشـــكل يساهم في تقدم الأمة بصفة عامة، فالتنمية المحلية تعد ركنـــا أساســـيا مـــن أركان التنمية الشاملة فهي المدخل الطبيعي الذي يقود إلى تحقيـــق التنميـــة الوطنية.

ولا يمكن تحقيق التنمية المحلية إلا من خلال تعبئة وتجنيد كـــل المـــوارد المتاحة والتركيز على مختلف القطاعات وعدم المفاضـــلة، ويعـــد القطـــاع الصناعي الركيزة الأساسية لتحقيق تنمية محلية شاملة، فلا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تنشيط باقي القطاعات لما يحتله من أهميـــة فـــي اقتصاد أي بلد، فالصناعة تساعد على بناء الأساس المادي للاقتصـــاد مـــن خلال تنمية باقي الفروع لما تملكه من القدرة على تحريك وتحفيز القطاعات الأخرى، كما ينفرد بميزة قابلية تحقيق التنويع الإنتـــاجي لكثـــرة المراحـــل والعمليات الإنتاجية وبالتالي تحقيق قيمة مضافة.

إن الوصول إلى نتائج التنمية المحلية بالارتكاز على المؤسسات الصناعية يتمحور في غالب الأحيان حول مقومات المنطقة، فتوفر الموارد الأولية المادية منها والبشرية، واتساع السوق المحلية، والقرب إلى منافذ التسويق، تعتبر من أهم الأسس لإرساء الاستثمارات الصناعية ، إضافة إلى عمل هذه المؤسسات على دعم قدراتها التنافسية، فالتطورات العالمية التي عرفها الاقتصاد اليوم فرضت على المؤسسات الوطنية منافسة شرسة تتسبب في إخراج هذه المؤسسات من السوق إن لم تكن قادرة على مواجهة مختلف هذه الأحداث، إضافة إلى فتح المجال أمام هذه المؤسسات للوصول إلى أسواق أخرى

1- إشكالية الدراسة:

تتلخص إشكالية هذه الدراسة في البحث عن الأهمية التي تحتلها المؤسسات الصناعية لدعم التنمية المحلية، فالجزائر بالرغم من المميزات التي يتمتع بها قطاعها الصناعي إلا أن اعتمادها عليه ضعيف، من هنا تطرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية؟ وما مدى مساهمة مجمع عمر بن عمر في التنمية المحلية لولاية قالمة؟

هذا بدوره يدفعنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم المؤسسات الصناعية وما هي أهم تقسيماتها؟
- ما هو مفهوم التنمية المحلية وما هي أهم مرتكزاتها؟
- ما هم الدور الذي تلعبه المؤسسات الصناعية في دفع عملية التنمية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- إبراز أهمية الصناعة في تحقيق التنمية.
- إبراز أهمية الصناعة في تلبية حاجات المجتمعٍ
- إبراز أهمية الصناعة في الحد من فاتورة الاستيراد.
- إبراز أهمية المجمع في المساهمة في التشغيل، الدخل، تلبية حاجيات المجمع الجزائري.

2- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى:

- ابراز دور المؤسسات الصناعية لتحقيق أهداف التنمية المحلية.
- ابراز دور ومكانة مجمع عمر بن عمر في تحقيق التنمية المحلية لولاية قالمة.

3- فرضيات الدراسة:

من أجل التعامل مع الإشكالية السابقة، وكمنطلق للدراسة ارتأينا أن نضع مجموعة من الفرضيات تمكننا من الوصول إلى أهداف الدراسة والتي تتمثل في:

- ♦ تلعب المؤسسات الصناعية دورا أساسيا في تحقيق تنمية محلية.
- ♦ المؤسسات الصناعية لها قدرة على توفير مناصب الشغل مما يساعد على تحقيق التنمية.
- ♦ دعم تنافسية المؤسسات الصناعية من شانه ان يساعدها في تحقيق التنمية المحلية.

4- أقسام الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى اربعة أقسام، اهتم القسم الأول بالمؤسسات الصناعية من خلال إيضاح مفهومها وأهدافها، اما القسم الثاني فقد خصص للتنمية المحلية، أما القسمين الثالث والرابع فقد عمل على إظهار الدور الذي تلعبه المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية،من خلال دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر.

5- مناهج الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج التاريخي إلى جانب المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذين نراهما ملائمين لتشخيص القطاع وإعطاء صورة واضحة عنه.

I. المؤسسات الصناعية:

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى تعريف المؤسسات الصناعية وإيضاح أهم مهامها الرئيسية.

1- تعريف المؤسسة الصناعية:

تمثل المؤسسة الصناعية النواة الأساسية للصناعة، ورغم تعدد التعاريف المعطاة لها طبقا لتعدد الزوايا التي يمكن النظر إليها منه، فإنه يمكن تعريفها في النقاط التالية:

- "تعرف المؤسسة الصناعية بأنها الوحدة الاقتصادية التي تنتج سلعة أو مجموعة من السلع والخدمات ويتم إدارتها بواسطة مالك واحد وإدارة واحدة، وتقع ضمن منطقة جغرافية واحدة كما أنها قد تمتد أحيانا إلى مساحة جغرافيا أكبر في حالة

وجود فروع، وتمارس نشاطا صناعيا في مجالات الصناعات الإستخراجية والتحويلية والكهرباء والمياه[1]".

- "هي أي مؤسسة تحتوي آلات أو تجهيزات يعمل عليها عاملون ويستخدموا خامات ومواد أولية من أجل إنتاج منتج، ومن أمثلة هذه المؤسسات المصانع الكبيرة والصغيرة[2]".

فالمؤسسة الصناعية عبارة عن نظام إنتاجي متكامل يضم مجموعة من الموارد المادية، المالية والبشرية تعمل على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية، تعتمد في ذلك على مجموعة من الأقسام يمثل كل منها وظيفة محددة وهي الوظيفة التجارية، الوظيفة الإدارية، الموارد البشرية، والتكنولوجيا.

2- المهام الرئيسية للمؤسسات الصناعية وأهدافها:

2-1 المهام الرئيسية للمؤسسة الصناعية:

للمؤسسة الصناعية مجموعة من المهام أهمها[3]:

-**إنتاج السلع:** تحتاج المهمة الإنتاجية في المؤسسة الصناعية إلى توفير وتركيب الآلات لإنتاج السلع المطلوبة، كما يلزم شراء الخامات اللازمة محليا أو استيرادها وكذلك المواد الأولية، إضافة إلى توظيف المهارات العلمية والفنية اللازمة، وتشمل المهمة الإنتاجية توفير وتركيب المعدات المناسبة وتشغيلها وإصلاح وصيانة الآلات وتدريب العاملين ورفع مستواهم كما تشمل مراقبة الإنتاج ورفع مستوى جودة السلع.

- **الشؤون المالية:** المهمة المالية تشمل دراسة التكاليف وعمل الميزانيات والإشراف على صرف النفقات والرواتب وحسابات

الأرباح والخسائر وتقدير الوضع المالي للمنشأة الصناعية وتقييم الموجودات العينية والمالية.

- **الشؤون الإدارية:** هذه المهمة الثالثة تتخصص بإجراءات تعيين العاملين والأمور المتعلقة بهم من رواتب ومستحقات مالية وضمان اجتماعي، كما تشمل أمور اللوازم العامة من أثاث وتجهيزات المكاتب والمصانع.

- **إدارة التسويق والمبيعات:** تشمل دراسة الأسواق المحلية والخارجية وتوزيع السلع وتسليمها وتحليل ردود فعل المستهلكين ورفع تقارير علمية مدروسة وتشمل الإعلان والدعاية المقروءة والمسموعة والمرئية إضافة إلى القيام بزيارات للعملاء والمسح الميداني لتوزيع السلع في السوق.

- **البحث والتطوير:** هذه المهمة موجودة لدى المؤسسات الكبيرة، حيث تتجهز بمعدات وأدوات علمية متطورة لغايات دراسة السلع وإعادة تصميمها وتطويرها.

-**المهام الوطنية:** قد تكون من ضمن أسباب تأسيس المؤسسة الصناعية، أو قد تأتي كنتيجة من نتائج إنشائها، وتشمل حماية الوطن من الضغوط الاقتصادية في حالة تحكم دولة أخرى بسلعة معينة لأغراض سياسية، إحياء بعض المناطق النائية، توفير العملات الصعبة للخزينة بفعل التصدير.

2-2 أهداف المؤسسة الصناعية:

تعتبر أهداف المؤسسة من أهم العوامل التي تؤثر على سلوكها في السوق، ومن أهم أهداف المؤسسة الهدف التقليدي المتمثل في تعظيم الربح، وتزداد أهمية هذا الهدف إذا كان المالك هو المدير للمؤسسة،

وتقل أهميته إذا كانت الإدارة منفصلة عن المالكين. إلى جانب هذا الهدف، هناك أهداف أخرى تعمل المؤسسة الصناعية على تحقيقها وهي[4]:

- الإنتاج: تعتبر المحافظة على مستوى إنتاج مستقرا عند حد معين، أو المحافظة عليه بحيث لا ينخفض عن حده الأدنى المرسوم أحد أهداف المؤسسة الصناعية.

- المخزون: تعمل المؤسسات الصناعية على الحفاظ على مستوى معين من المخزون، وذلك حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها، والحفاظ على سمعتها.

- المبيعات: قد تعمل المؤسسة على زيادة حجم مبيعاتها وتعظيمه بدلا من تعظيم الأرباح، وهذا قد يكون بغرض الحفاظ على نصيب المؤسسة من السوق.

- تحقيق اكبر معدل نمو.

- المحافظة على المركز المالي للمؤسسة.

3-تصنيف المؤسسات الصناعية:

تعد الصناعة عالم واسع من المنتجات والعمليات والملكية وغيرها، وقد اختلف الباحثون في تصنيف المؤسسات الصناعية لاختلاف وجهات النظر من جانب واختلاف أسس واعتبارات كل تصنيف من جانب أخر، لهذا فتقسيم هذه المؤسسات الصناعية يرتبط بتقسيم الصناعة ويمكن ذكر هذه التقسيمات في النقاط التالية:

2-1 تصنيف المؤسسات حسب نوع منتجاتها:

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات تنتمي إلى الصناعات الثقيلة وأخرى خفيفة ويمكن ذكرها في النقاط التالية كما يلي[5]:

2-1-1 مؤسسات الصناعة الثقيلة:

تعرف الصناعات الثقيلة بأنها تلك الصناعات التي تنتج سلعا كبيرة الوزن والحجم، وتستخدم لهذا الغرض مواد أولية ومصادر طاقة ضخمة في مقدارها، وحجم عمل كبير، وتتمثل في صناعات المكائن ومعدات النقل كالسيارات والسفن ، بالإضافة إلى تحويل المادة الأولية مثل المناجم وصناعات الحديد والصلب.

2-1-2 مؤسسة الصناعة الخفيفة:

وتتضمن الوحدات الإنتاجية المسؤولة عن إنتاج السلع الاستهلاكية التي تتميز بالكثافة النسبية للعمل إذا ما قيست بكثافة رأس المال كما في حال الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج، كما تعرف بأنها الصناعات التي تساهم في إنتاج السلع التي تستهلك مباشرة بواسطة الأفراد، ويكفي أن يكون 75% على الأقل من إنتاجها يشكل سلعا استهلاكية لاعتبارها صناعة خفيفة.

2-2 تصنيف المؤسسات حسب العمليات الإنتاجية:

يمكن تقسيم الصناعات حسب هذا المعيار إلى صناعات إستخراجية وأخرى تحويلية

2-2-1 الصناعات الاستخراجية:

تعرف الصناعات الاستخراجية بأنها الصناعة التي تعتمد على جهود الإنسان والآلة تجاه فصل المادة الأولية اللازمة للصناعة من الطبيعة

مثل استخراج المعادن الأساسية والبترول والغاز.....الخ، فهي تتلخص في النشاطات الخاصة بالحصول على المواد الخام بحالتها الطبيعية[6].

2-2-2 الصناعات التحويلية:

تعرف بأنها التحويل الميكانيكي أو الكيميائي للمواد العضوية وغير العضوية لتصبح منتجا يمكن استخدامه، سواء تم هذا العمل بواسطة الآلات ذات القوة المحركة أو بواسطة الأيادي، وسواء تم الإنتاج في مكان منظم طبقا للقواعد والقوانين الفنية والإدارية، ويدخل ضمن هذه الصناعات النشاط الخاص بتجميع أجزاء سبق تصنيعها بحيث يسهم النشاط التجميعي في تحديد الشكل النهائي للسلعة.

II. الإطار النظري للتنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية ركيزة أساسية من ركائز التنمية، فهي المدخل الطبيعي الذي يقود إلى التنمية الوطنية الشاملة، فهي بما تتطلبه من تطوير للنشاطات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية تضع المجتمع المحلي في حالة حركة تنتج عنها زيادة في الإنتاجية، وهو مطلب أساسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

1-ماهية التنمية المحلية:

إن مفهوم التنمية المحلية يعكس الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة ولكن على مستوى الأجزاء والوحدات المحلية، فالتنمية المحلية تعني تنمية المكان كنظام إقليمي متكامل مهما صغر حجمه. فبداية ظهور هذا المصطلح كانت سنة 1944، حيث عرف "بتنمية المجتمع"، وهذا عندما تطلبت الضرورة في إفريقيا بالأخذ بتنمية

المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في السياسة الحكومية، غير أن الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تتهيأ ظروفه إلا في مرحلة الحرب العالمية الثانية، حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار؛ ثم ظهر مصطلح "التنمية الريفية" الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى من صحة وتعليم، وقد ترتب عن هذا المفهوم الضيق للتنمية الريفية ظهور مصطلح جديد هو "التنمية الريفية المتكاملة" وهذا سنة 1975 في تقرير البنك الدولي والذي كان الهدف منه هو وضع إطار استراتيجي وشامل يهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الخدمات الصحية وتوفير فرص عمل جديدة من خلال الصناعات الريفية، لكن هذا لم يكن ليفي بأغراض التنمية، ولهذا كان من الضروري أن تغطي حتى المناطق الحضرية، من هنا تبلور مفهوم التنمية المحلية الذي يمكن إيضاحه من خلال النقاط التالية

2-1. مفهوم التنمية المحلية:

يمكن أن نجمل أهم تعاريف التنمية المحلية فيما يلي:

"التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني، فهذه العمليات تقوم على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة

الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية[7]".

وعرفها آرثر دنهام (Arthur Dunham) بأنها: "العملية التي يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع جهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكاملها مع باقي المجتمعات المحلية الأخرى ضمن الإطار العام للدولة وبشكل يساهم في تقدم الأمة بشكل عام[8]".

كما تعرف أيضا بأنها "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة[9]".

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص بعض الخصائص الأساسية للتنمية المحلية[10]:

- ✓ التنمية المحلية تقوم على فلسفة ديمقراطية تؤمن بحق الناس في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم وتؤكد على الجهود الذاتية ومشاركة أكبر عدد ممكن من سكان المجتمع المحلي.
- ✓ تتضمن مساعدات فنية من جانب الهيئات الحكومية.
- ✓ تسعى لتحقيق أهداف ملموسة، كما تسعى إلى تقوية صفات المشاركة والتسيير الذاتي والتعاون.

- ✓ التنمية المحلية تستمر لفترة زمنية طويلة، فهي ليست مشاريع مؤقتة أو محددة بغرض معين، فهي عملية أكثر منه برنامج.
- ✓ التنمية المحلية ترتكز على الحاجات التي يشعر بها الناس وعلى رغباتهم وآمالهم وإجماع الأهالي دون إكراه.
- ✓ تهتم بكل سكان المجتمع المحلي ومشاكلهم لإحداث التغيير الاجتماعي.

2-2. ركائز التنمية المحلية:

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية، هذه الركائز يمكن إجمالها في النقاط التالية[11]:

2-2-1. المشاركة الشعبية:

ترتكز التنمية المحلية على إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك. إن المشكلة الحقيقية التي تواجه التنمية المحلية في الدول النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها.

2-2-2. تكامل مشاريع الخدمات:

من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشاريع الخدمات داخل المجتمع وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم الخدمات.

2-2-3. الإسراع في الوصول إلى نتائج:

هذا يعني أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكانية وغيرها، وإذا حدث وبدأ المخطط يوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشاريع ذات العائد السريع وقليل التكاليف ما أمكن والتي تلبي في نفس الوقت حاجات قائمة، والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة ومنفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.

2-2-4. الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:

يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضري المقصود، سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية، حيث نجد استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية، كما أنه قادر على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي. إلى جانب هذا فإن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروع ويعطيها مجالات وظيفية أوسع.

2- أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق النقاط التالية[12]:

- ✓ تطوير عناصر تنمية البيئة الأساسية في المنطقة كالنقل والمياه والكهرباء، إذ يعتبر تطوير هذه القطاعات أمرا أساسيا في عملية التنمية والتطوير المنشودة في المجتمع المحلي.
- ✓ عدم الإخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- ✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- ✓ تسريع عملية التنمية وزيادة حرص المواطن على المحافظة على المشاريع التي يساهم في تخطيطها وانجازها.
- ✓ زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- ✓ تنمية القدرات والقيادات المحلية لتكون أكثر قدرة على الإسهام في تنمية المجتمع ككل.
- ✓ توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشاريعها.

- ✓ جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة، مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.
- ✓ تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا.

III. دور المؤسسات الصناعية في التنمية المحلية:

تكتسي المؤسسات الصناعية أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالأخص دورها في التنمية المحلية، حيث التركيز في مناطق معينة واحترام نوعية المنطقة تتيح فرصة الاستثمار للمؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى دعم نمو مناطق داخلية. فالتنمية لا تقتصر على برامج تسطرها الدولة، ولكن يجب إشراك مختلف الفئات لتتمكن من معرفة النقائص وتحقيق التكافؤ والتكامل وتعمل المؤسسات الصناعية على تحقيق التنمية المحلية من خلال ما توفره سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي.

1- توفير مناصب الشغل:

يعتبر القطاع الصناعي من بين القطاعات القادرة على استيعاب اليد العاملة، فتوسع المؤسسات الصناعية من شأنه خلق مناصب شغل، لاسيما المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم لاعتمادها الكبير على كثافة عنصر العمل، إلى جانب المؤسسات الكبيرة التي من شأنها توظيف اليد العاملة الماهرة والمؤهلة، أيضا فإن إنشاء مؤسسات صناعية يساهم في تكوين المهارات وتدريب العاملين

واكتسابهم للخبرة التي تساعد على رفع إنتاجية العمل، ضف إلى ذلك أن تطور المؤسسات الصناعية من شأنه أن يعزز ويرفع مستوى التكنولوجيا.

2-دعم نمو باقي القطاعات:

تكتسي المؤسسات الصناعية أهمية كبيرة في تحفيز باقي القطاعات من خلال مساهمتها في تطوير وتوسيع الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية وتحسين مستوى حياة المجتمع المحلي، وهو ما ينعكس بدوره عليها عبر توفير مستلزمات الإنتاج، وهذا يظهر جليا مع القطاع الفلاحي، فدور المؤسسات الصناعية في توفير السلع المصنعة كمستلزمات إنتاج للزراعة وفي نفس الوقت تعمل على استغلال المنتجات الفلاحية كمواد أولية.

3-تغطية احتياجات السوق المحلي ودعم الصادرات:

إن المؤسسات الصناعية تنتج مختلف أنواع السلع المصنعة وذلك لتلبية حاجيات السوق المحلية والفائض من هذه السلع يوجه نحو التصدير، وهو ما ينعكس ايجابيا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر العملات الأجنبية للاستفادة منها، وتوفير مختلف أنواع السلع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن المؤسسات الصناعية تكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية المحلية وهذا من خلال مساهمتها فيما يلي[13]:

- ✓ تساهم المؤسسات الصناعية في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية، وتطوير مستوى المهارات في العمل وبالتالي تساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستويات المعيشة.

- ✓ تستخدم المؤسسات الصناعية منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعلها تلعب دورا رياديا في تعزيز القدرات التكنولوجية في بقية القطاعات.
- ✓ تساهم في رفع درجة المرونة في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ تساهم في إنتاج وتوفير مختلف أنواع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وبذلك ترفع من مستوى المعيشة وتساعد على التقدم الحضري.
- ✓ تعمل المؤسسات الصناعية على تصحيح الخلل الذي يظهر في ميزان المدفوعات من خلال تصدير السلع والخدمات أو التعويض عن المستوردات وبالتالي توفير العملة الأجنبية والتي تعمل على دعم التنمية.
- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تقليل الاعتماد على الواردات وتحفيز الصادرات.
- ✓ القضاء على التشوهات في الهيكل الاقتصادي من خلال التوسع في الإنتاج الصناعي.

IV. دور مؤسسة عمر بن عمر في تحقيق التنمية المحلية:

1- نبذة عن مجمع عمر بن عمر:

يعد مجمع عمر بن عمر قطب صناعي بارز في ولاية قالمة فهو احد أهم المجمعات الصناعية المتخصصة في الصناعات الغذائية، وهذا ليس على مستوى الولاية فقط، بل على مستوى الوطن، لارتكازها على مبادئ الإدارة الحديثة ودعم قدراتها التنافسية.

1-1 تقديم المجمع:

عمر بن عمر شركة عائلية تأسست سنة 1984 على يد الأب عمر بن عمر، تخصصت في مجال الصناعات الغذائية للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي، فانطلاق المجمع كان في منطقة "**بوعاتي محمود**" على بعد 17 كم من ولاية قالمة، في مجال تعليب المواد الغذائية " المصبرات"، وهذا تماشيا مع طبيعة الولاية الفلاحي الرعوي والذي ساهم في ميلاد وازدهار مثل هذه الصناعات، فقد ساعد موقع المؤسسة على امتلاكها لميزة تنافسية، فقربها من المادة الأولية وتميزها بجودة عالية من جهة إلى جانب موقعها الذي يسمح لها بتسويق منتجاتها من جهة أخرى، سمح لها بدعم قدراتها التنافسية واحتلالها لمكانة مرموقة في السوق الداخلي والخارجي، وإن كانت المؤسسة لم تكتفي بمجال المصبرات بل اتجهت إلى صناعة أخرى، فقد توسع مجال نشاطها سنة 2000 بإنشاء" مطاحن عمر بن عمر" وهذا في بلدية "**الفجوج**" والذي يبعد ب 5 كم عن ولاية قالمة، لينطلق سنة 2002 بقدرة إنتاج تصل إلى 300طن / يوم لتنتج مواد نهائية الصنع موجهة للمستهلك النهائي ومواد وسيطة موجهة إلى منتجين أخريين، أي أن الإنتاج بمختلف أنواعه كان يصرف، ونظرا اتساع الطلب تقرر إنشاء وحدة جديدة سنة 2004 وذلك بقدرة إنتاج تصل إلى 400 طن / يوم، ليصل الإنتاج الكلي إلى 700طن/يوم، ومع اتساع رقعة المعاملات وازدياد عدد العملاء والذي كان اغلبهم من منتجي العجائن ظهرت فكرة إنشاء صناعة مكملة بتعبير أخر

تعتمد على الإنتاج الأساسي للمطاحن وهي صناعة الكسكسى والعجائن، فبعد مدة أربعة سنوات "2005– 2008" وبعد دراسات معمقة حول طرق وتقنيات الإنتاج، المكان وقربه من أماكن التسويق، تقرر إنشاء فرع للمعجنات بالقرب من المطاحن بطاقة إنتاج تصل إلى 7.7 طن/ساعة أي ما يقارب 184.8 طن/ يوم، فالمجمع اليوم يتخصص في المجالات التالية:

- تعليب المواد الغذائية.
- المطاحن.
- العجائن الغذائية والكسكس
- التنمية الفلاحية.

2-1 منتجات المجمع

يتخصص مجمع عمر بن عمر في الصناعات الغذائية، ويمكن تقسيم منتجاته إلى المجموعات التالية:

1-2-1 مطاحن عمر بن عمر:

تتعدد منتجات المطاحن، حيث تعمل على تغطية مختلف الطلبات والاستفادة من جميع مخلفات القمح، حيث نجد:

- **السميد الممتاز:** والذي يتخصص في إنتاج العجائن والحلويات التقليدية الجزائرية، ويتواجد في اكياس 25كغ و 10 كغ.
- **السميد العادي:** يتوفر بأكياس حجم 25 كغ

ويستعمل هو الأخر في العجائن التقليدية خاصة الكسرة « traditionnelle galette pain »

- **السميد الرطب الممتاز:** ويستخدم هو الأخر في المنـــازل الجزائريـــة لمختلف أنواع العجائن التقليدية، يتواجد في أكيـــاس 25 كـــغ و 10 كغ.

- **semoule supérieure super extra (SSSE):**

وهو السميد الذي تستعمله المؤسسة في صناعة العجائن والكسكس فهو يعـــد المادة الأولية لانطلاق النشاط في مصنع العجائن.

تعد هذه الأربعة أنواع قلب الإنتاج وهي المنتجات الرئيســـية، إلـــى جانـــب مشتقات القمح والتي تتمثل في ما يلي:

- **طحين القمح الصلب:** أو ما يعرف ب sssf* ويملك قنـــاة تســـويقية خاصة حيث يوجه للجنوب الجزائري، كما يستخدم بنسبة قليلة فـــي المخابز.
- **النخالة:** وتباع لمربي المواشي ويعبئ في أكياس بحجم 40 كغ.

2-2-1 عجائن عمر بن عمر:

كان انطلاق مصنع العجائن في سنة 2009 بعد دراسة دامت 3 سنوات من سنة 2005 – 2008 وقد اعتمدت في إنتاجها على فرعي إنتاج وهما:

- الكسكس: ويضم بدوره 3 أنواع تقسم حسب الحجم إلى كسكس صغير، متوسط وكبير.
- العجائن : وتشمل

•العجائن الصغيرة: تضم 12 صنف .

* **sssf** : semoule supérieure sasse farine

- العجائن الطويلة: أضافت فرع جديد سنة 2012 ويتخصص العجائن الطويلة والذي يضم اربعة أنواع هو الأخر.
- العجائن الخاصة: انطلقت عملية الانتاج في اكتوبر 2014، وتضم 04 انواع.

3-2-1 مصبرات عمر بن عمر:

يعتبر انطلاق المجمع في النشاط الصناعي من خلال وحدة المصبرات، وتضم ثلاث انواع من المنتجات والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- **معجون الطماطم** : تعد الطماطم من اهم منتجات الفرع، وتضم بدورها فرعين من الانتاج هما

طماطم ذات تركيز 28% وتتكون من ثلاث علامات تجارية هي زهرة، cab tomato paste، hello، وطماطم ذات تركيز 22% وتوجه نحو الغرب الجزائري، فالمؤسسة تعمل على تلبية طلبات السوق الوطني.

- **هريسة:** وترتكز على مكون اساسي هو الفلفل الحار.
- **المربى:** ويتكون من صنفين مربى المشمش ومربى البرتقال.

2- الطاقة الانتاجية للمؤسسة:

تعتبر الانتاجية عنصرا مهما لقياس تنافسية ومكانة اي مؤسسة، فهي تعكس مدى قدرة المؤسسة على استغلال الموارد المالية والمادية والبشرية لتعكس في شكل انتاج يتم توزيعه، والجداول التالية توضح تطور حجم انتاجية المؤسسة وهذا لكل من المطاحن والمصبرات حيث توضح

الجدول رقم(01): تطور حجم الانتاج للعجائن في الفترة 2009- 2014

الوحدة:طن

حجم الانتاج / السنوات	الكسكس	العجائن الصغيرة	العجائن الطويلة	المجموع
2009	2065	3695	-	5760
2010	9515	21646	-	31161
2011	14790	33472	-	48262
2012	32507	34164	6550	73222
2013	37391	29441	10005	76837
المجموع	96268	122418	16555	235242

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق من مديرية التجارة

يبين الجدول السابق ان حجم الانتاج قد تزايد بشكل ملحوظ مقارنة مع سنة انطلاق فرع العجائن 2009، حيث حقق ارتفاع بنسبة 441.02% سنة 2010، شكلت ما قيمته 21646 طن من العجائن الصغيرة و9515 من الكسكس، وقد استمر الارتفاع خلال السنوات 2013،2012،2011، حيث حقق كمية انتاج وصلت الى 48262 طن، 73222 طن، 76837 طن، على التوالي، وما يميز سنة 2012 هو اطلاق منتج جديد، وهي العجائن الطويلة والتي تحظى بأهمية بالغة حيث يزداد الطلب عليها نظرا لطبيعة الاستهلاك، وما يمكن ملاحظته من الجدول السابق ان انتاج الكسكس يحظى بحصة الاسد حيث يحتل الصدارة وهذا لاتساع حجم الطلب عليه سواء في السوق المحلي او الدولي.

وما ميز سنة 2014 هو دخول قناة انتاجية جديدة وهي العجـــائن الخاصـــة فبرغم من انها تحظى بأهمية كبيرة إلا ان سوقها يعتبر خاص وكذلك الطلب عليها، ورغم هذا فمع انطلاق الانتاج فقد شهد طلب بشكل متزايد

ما تجدر الاشارة له ان حجم المبيعات هو حجم الانتاج فمع التزايد المســتمر للطلب فان المؤسسة غير قادرة على تغطيت هذا الطلب ويبقى بعض العملاء غير مكتفيين من الحجم

الجدول رقم(02): تطور حجم الانتاج للسميد ومشتقاته

الوحدة: طن

حجم الانتاج / السنوات	السميد	ssse	sssf	النخالة	المجموع
2002	37441	3474	1951	15159	58025
2003	67436	262	5013	25957	98668
2004	68229	2139	6353	23086	66807
2005	66435	4924	5496	27301	104457
2006	91377	1894	6594	32631	132496
2007	108323	1437	7702	35519	153017
2008	111779	–	6446	34534	152760
2009	115339	8869	8866	43990	177064
2010	130426	33099	9836	60994	234356
2011	74748	51806	7354	56652	190560
2012	85676	78918	11251	73078	248924
2013	85227	78948	11255	75530	250960
المجموع	1042436	265807	88117	504432	1900792

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق من مديرية التجارة

من خلال الجدول السابق يتضح ان اهم عنصر في العملية الانتاجية هو السميد و ssse، والتي تعد لب القمح، اما النخالة و sssf، فهي تصنف ضمن المشتقات، ومع هذا فكل الانتاج يتم تصريفه، فقد عرف الانتاج الكلي تزايدا مستمرا منذ بداية العملية الانتاجية، رغم التذبذب التي عرفتها السنوات 2004، 2008،2011، وهذا بنسب متعددة ولأسباب مختلفة، وما يمكن قوله بالنسبة لسنة 2008 انها تعتبر نقطة تحول حيث تم بعدها –2009– فتح قناة انتاجية جديدة وهي العجائن، فهذا الانخفاض سببه الدراسات التي عرفها ssse لتأكد من طريقة الانتاج، حيث في الفترة السابقة كان يوجه نحو البيع اما بعد سنة 2008 فقد تم توجيهه نحو التحويل اي صناعة العجائن، حيث يلاحظ ارتفاع حجمه بشكل متزايد مقارنة بإنتاج السميد والذي عرف انخفاض ملحوظ خاصة في سنة 2011

اما بالنسبة لسنتي 2004–2011 فالانخفاض في حجم الانتاج راجع الى نقص المادة الاولية "القمح" بسبب الضغوط والصعوبات التي كانت تتعرض لها المؤسسة خاصة سنة 2004.

الى جانب هذا فان السميد كما عرف تذبذب في السنوات الاولى وهذا راجع كما سبق ذكره الى نقص المادة الاولية، ومع هذا فقد حقق ارتفاع واضح في حجم الانتاج خاصة في الفترة الممتدة بين 2006–2011،

في حين ان sssf والنخالة توجه الى سوق خاص بها وهي سوق المواشي، وتملك عملاء خاصين (الجنوب الجزائري) وبالرغم من هذا فان حجم انتاجها يتحدد بنوعية القمح.

3–مكانة المجمع في دفع عجلة التنمية المحلية

تلعب مؤسسة عمر بن عمر دورا هاما في تنمية المجمع المحلي وهذا سواء على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، فهي تساهم بدرجة كبيرة بتغطية

احتياجات السوق المحلي والوطني، فاهتمامها بمجالات البحث والتطوير، وتركيزها على جودة منتجاتها سمح لها بالتقدم في مجال الصناعات الغذائية بأشواط عن منافسيها، وينعكس دورها في عملية التنمية من خلال النقاط التالية

3-1 الجانب الاقتصادي:

تحتل مؤسسة عمر بن عمر مكانة بارزة في دعم الجانب الاقتصادي ويمكن أن يبرز هذا من خلال الآتي:

3-1-1 دور المؤسسة في توفير مناصب الشغل:

توظف مطاحن عمر بن عمر 722 عامل تضم 75 إطار و 68 عون تحكم و 579 عون تنفيذ، هذا العدد في ازدياد مستمر نظرا لتوسع المجمع وحاجته المستمرة لليد العاملة، فقد ساعد بشكل كبير في امتصاص البطالة التي تعرفها الولاية من خلال فتح مجال التوظيف أمام الشباب وهذا في مختلف التخصصات وبمختلف المستويات، وقد عرف تطور عدد العمال تطورا بارزا منذ انطلاق المطحنة سنة 2000 والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (02): تطور عدد عمال مطاحن عمر بن عمر

السنوات / تطور عدد العمال	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال	26	56	144	159	187	271	331	487	566	689	806	986	1123	1298	1336

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق رسمية

شكل رقم (01): أعمدة بيانية توضح تطور عدد العمال في مطاحن عمر بن عمر

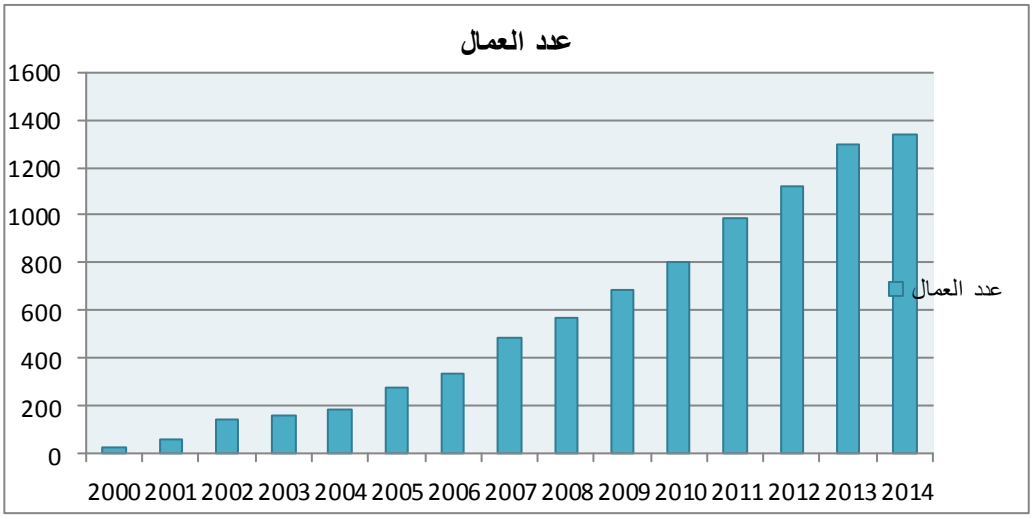

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق.

ساهم مجمع عمر بن عمر منذ انطلاقه على توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة الموجودة في الولاية، وكما يظهر من الجدول السابق والأعمدة البيانية أن عدد العمال قد عرف تطور واضح وهذا منذ انطلاقه سنة 2000، فقد كانت البداية بعدد قليل من العمال 26 عامل، ليتضاعف العدد في العام اللاحق 2001، ليشهد ارتفاع بأكثر من 250% سنة 2002 فقد وصل إلى 144 عامل ويمكن تفسير هذا بارتفاع الطلب على المنتجات وقدرة المجمع على إيستعاب عدد اكبر من العمال، لكن هذا الارتفاع لم يستمر في السنتين اللاحقتين 2003- 2004 ، وهذا التغير يمكن تفسيره باستقرار إنتاج المؤسسة في هذه الفترة، لكن مع اتساع عملية الإنتاج

وإنشاء المطحنة الجديدة سنة 2004 ارتفع عدد العمال في السنوات من 2005 إلى سنة 2008 بشكل مستمر ومتقارب، ومع إدخال فرع إنتاج جديد" قسم العجائن" فان عدد العمال قد زاد بشكل مضاعف ابتداء من سنة 2009 حيث أن نسبة الزيادة فاقت 120% ليستمر عدد العمال في الازدياد للسنوات 2009 الى 2013، أما بالنسبة لسنة 2014 فان عدد العمال في ازدياد رغم انه مقارنة بالسنوات السابقة منخفض حيث بلغ 38 عامل وهذا إلى غاية حتى شهر ماي.

إن هذا التطور الذي شهدته المؤسسة في عدد العمال يمثل نسبة التوظيف في كل عام، والذي قد يشمل العمال المؤقتين مثل عمال البناء، وما تجدر الإشارة إليه أن نسبة العمال الذين يغادرون المؤسسة تبلغ 43.46% لكل سنة وهذا لأسباب متعددة منها التسريح، نهاية العقود، الظروف الشخصية.

3-1-2 المساهمة في التجارة الخارجية

تساهم مؤسسة عمر بن عمر في جلب العملة الصعبة من خلال قدرتها على تخطي حاجز التصدير والوصول إلى الأسواق العالمية، فجودة منتجاتها وقدرته على المنافسة ليس بمعايير وطنية فقط بل بمعايير دولية سمحة لها بالوصول إلى مختلف الأسواق الدولية، وتتنوع الأسواق التي تستهدفها المؤسسة ويمكن إيضاح الدول التي تتعامل معها المؤسسة وتطور حجم الصادرات من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (03): تطور حجم صادرات مطاحن عمر بن عمر

الوحدة: طن

	2011		2012		2013		المجموع	
	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
بلجيكا	50.400	13.05	–	–	49.464	12	99.864	8.92

كندا	26.000	6.73	50.635	15.85	42.112	10.18	118.747	10.61
فرنسا	309.825	80.22	166.364	52.08	154.225	37.31	630.414	56.34
ايطاليا	–	–	24.912	7.80	–	–	24.912	2.23
UAE	–	–	39.148	12.26	143.310	34.67	182.458	16.31
السعودية	–	–	38.376	12.01	–	–	38.376	3.43
UK	–	–	–	–	24.192	5.85	24.192	2.14
المجموع	386.225	100	319.435	100	413.303	100	1118.963	100

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق رسمية من خلية التجارة الخارجية لمؤسسة عمر بن عمر

يظهر من الجدول السابق أن حجم الصادرات في ارتفاع متزايد رغم ما شهده من انخفاض سنة 2012، كما أن أعلى نسبة صادرات موجهة نحو فرنسا إلى جانب الإمارات العربية،

فالمؤسسة تساهم بشكل جلي في تحسين ميزان المدفوعات بشكل جلي من خلال حجم الصادرات المتزايد، فقد انطلقت سنة 2011 مشوارها نحو الأسواق العالمية وإن كان يعد تعريفا لمنتجات المؤسسة فقط، فكمية الإنتاج لا تغطي حجم الطلب المتزايد على المنتجات.

3-1-3 دعم باقي القطاعات

تساهم مؤسسة عمر بن عمر في تنشيط باقي القطاعات، ويمكن القول بان أهم قطاع تعمل على دعمه هو القطاع الفلاحي هذا كون المؤسسة تعمل في مجال الصناعات الغذائية ويبرز في التنمية الفلاحية من خلال المشاتل وما تقدمه للقطاع الفلاحي لتطوير وتحسين نوعية المنتجات الفلاحية والعمل على إدخال المكننة والتكنولوجيا للقطاع الفلاحي من خلال استيراد العتاد الفلاحي المتطور، هذا من جهة إضافة إلى امتصاصها لأغلب المنتجات الفلاحية

لولاية قالمة والولايات المجاورة ما يشجع بدوره على اتجاه اليد العاملة نحو الزراعة.

3-2 الجانب الاجتماعي:

إن نشاط مؤسسة "عمر بن عمر" لا يخلوا من الجانب الإنساني والاجتماعي، فإلى جانب نشاطها الاقتصادي فهي تراعي الجانب الاجتماعي ويظهر ذلك من خلال ما يلي :

- المساهمة في توظيف السكان المحليين للولاية وهذا على اختلاف مناصبهم.
- تقديم إعانات للعمال سواء مالية وهذا على شكل قروض وأيضا من خلال تخصيص جزء من إنتاجها لبيعه للعمال بسعر مدعم.
- تقديم تسبيقات على الراتب في الاعياد، واعانات للعمال "قفة رمضان" في شهر رمضان الكريم.
- توجيه الاهتمام بالسوق المحلي بدرجة أولى لتغطية حاجيات سكان الولاية.

الخاتمة:

إن المؤسسات الصناعية تحتل دورا هاما في دفع عجلة التنمية، لما يمتلكه هذا القطاع من قدرة على تحريك باقي القطاعات. فدور هذه المؤسسات في عملية التنمية المحلية دور جلي، تزداد أهميته كلما عملت المؤسسة على الاهتمام بجودة منتجاتها، وركزت على دعم قدرتها التنافسية لتستطيع تلبية احتياجات السوق المحلي، والارتقاء بمنتجاتها لتستطيع الدخول إلى الأسواق الدولية وهذا ما ينعكس بالإيجاب على المجتمع المحلي، رغم هذه الأهمية التي تكتسيها المؤسسات الصناعية إلا أن لاستثمارات والأفكار لم تتبلور في هذا

المجال بالرغم من ظهور مؤسسات ذات نشاط صناعي مثل مؤسسة عمر بن عمر ومؤسسة الصافية، لكن نقص الشفافية وغياب روح المنافسة يشكل حاجز في وجه التطور والتقدم والارتقاء بهذا القطاع. لقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ✓ دور المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية يرتكز على إمكانية هذه المؤسسات .
- ✓ تعد المؤسسات الصناعية ذات دور كبير في تحقيق التنمية المحلية إلى جانب دور الدولة في دعم مختلف المرافق الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تتجلى أهمية الدولة في التنمية المحلية من خلال سياساتها الداعمة لمختلف القطاعات حسب توجهاتها.
- ✓ المؤسسات الصناعية قادرة على استيعاب اليد العاملة.
- ✓ إن قيام صناعات غذائية في الولاية من شأنه تشجيع القطاع الفلاحي.
- ✓ إمكانية دعم وإنشاء صناعات متنوعة في الولاية.
- ✓ الدولة تبذل قصار جهدها لتشجيع الاستثمارات الصناعية من خلال تهيئة وتجهيز المناطق الصناعية.

في ضوء النتائج السابقة نقترح ما يلي:

- ➢ اختيار المشروعات التي تتلاءم مع طبيعة المناطق لأن ذلك يعود بالنفع على المؤسسة وعلى أهالي المنطقة.
- ➢ التنمية المحلية هي الخطوة الأولى للوصول إلى التنمية الشاملة، لهذا فان سياسة الدولة يجب أن تتجه نحو القطاعات

التي تحقق النفع على أهالي المنطقة بالدرجة الأولى وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

- على المؤسسات العمل على دعم تنافسيتها من خلال الالتزام بالمعايير الدولية، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات.
- تفعيل الإبداع والابتكار في المؤسسة للتغلب على المنافسة الأجنبية.

– افاق الدراسة:

تعتبر المؤسسات الصناعية ركيزة اساسية في عملية التنمية خاصة بعد الازمة التي تمر بها الجزائر عقب انخفاض سعر البترول وظهور الاختلالات الهيكلية التي تبرز الاعتماد المتزايد على قطاع المحروقات، لهذا فان رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وعمل المؤسسات الصناعية بشكل جدي على الالتزام بالمعايير الدولية للإنتاج، الى جانب تبني فكرة الجودة تعد محورا اساسيا لتحقيق دورها في عملية التنمية وما يجب التركيز عليه بدرجة اولى هو اختيار المشاريع الصناعية الملائمة والتي تتماشئ وطبيعة الولايات واحترام خصوصيات كل منطقة الى جانب اعتماد مشاريع تعود بالفائدة على اهالي المنطقة، فالقطاع الصناعي من شانه ان يتيح الفرصة للتخلص من التبعية النفطية التي تعاني منها الجزائر والتي في هذا الاطار فان دراسة القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية المتواجدة على مستوى الولاية تتيح الفرصة لكشف النقائص التي يعاني منها هذا القطاع والتي تقف عائقا في بناء قطاع صناعي قادر على تلبية الاحتياجات المحلية والوصول الى العالمية.

قائمة المراجع:

1- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، "**مؤشرات ومفـاهيم صـناعية**"، عـن الموقـع: www.aidmo.org/beta 23/ 09/2011

2- مدحت كاظم القريشي، "**الاقتصاد الصناعي**"، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001، ص 17.

3- فوزي يوسف، « **الإشراف والتنظيم الصناعي**"، دار الصفاء للنشـر والتوزيـع، عمـان، ط2، 1999، ص 7-9.

4- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق**"، الناشر قسـم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1995،ص 107- 111.

5- عبد الزهرة علي الجنابي، **" الجغرافيا الصناعية"** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص 40.

6- إبراهيم شريف، وآخرون، **جغرافيا الصناعة**، بغداد، 1981، ص 134.

7- مصطفى الجندي، " **الإدارة المحلية واستراتيجياتها**"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 49.

8- عبد المطلب عبد الحميد، " **التمويل المحلي والتنمية المحلية**"، الدار الجامعيـة، الإسـكندرية، 2001، ص 13.

9- سمير محمد عبد الوهاب،" **الحكم المحلي والتنمية المحلية**"، ورقة عمل مقدمة ضـمن أعمـال مؤتمر" **التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومة لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربـة الفقـر**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، 2008، ص 21.

10- حميد عبد الغاني سيف المخلافي، " **المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن**"، أطروحـة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، معهد البحـث والدراسـات العربيـة، جامعـة القاهرة، 2000، ص ص 8،9 .

11- أحمد مصطفى خاطر، "**تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمـع**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص ص 20،21.

12- عيد رشاد عبد القادر،" **دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية**"، المجلة العلمية للاقتصـاد والتجارة، العدد الأول، المجلد الأول، جانفي 2012، ص 162.

13- مدحت كاظم القريشي، "**مرجع سابق**"، ص 23،26.